بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيد/ محمد حفيظ العجمي
سكرتير ثان

أمـــام

الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين

البند (77- أ):المحيطات وقانون البحار

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
الثلاثاء الموافق 5 ديسمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

في البداية يشرفني باسم دولة الكويت أن أتقدم لكم بالشكر على ما تبذلونه من جهد وعطاء متواصلين في ادارتكم الحسنة لأعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، و كما أود أن اشكر الأمين العام على تقريره بشأن المحيطات وقانون البحار في الوثيقة رقم (A/72/70) وذلك عملا بالفقرة رقم 351 من قرار الجمعية العامة رقم 71/257 .

السيد الرئيس ،،،

تشدد دولة الكويت على الأهمية البالغة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي أصبحت النواة القانونية للاتفاقيات والصكوك الدولية المكملة لها ، كما ترحب بلادي بما جاء به تقرير الأمين العام بشأن المحيطات و قانون البحار من ناحية التزايد المستمر لعدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي هذا السياق تدعو دولة الكويت الدول غير الأعضاء في الاتفاقية للانضمام اليها لما لها من دور بارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة الى مساهمتها في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس ،،،

يعتبر قطاع النقل البحري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لدول العالم اذ تستخدم السفن البحرية في نقل أكثر من 80% من التجارة العالمية ، وعليه فان عودة الأنشطة الاجرامية بما في ذلك أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد

السفن يشكل خطرا حقيقياً على التجارة الدولية وتهديدا للملاحة البحرية ويعرض أرواح العاملين على هذه السفن للخطر.

وعليه فان دولة الكويت تشجب جميع أعمال القرصنة وخطف السفن التجارية والإرهاب الذي يحدث في المحيطات والبحار ، كما ترحب بالجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات والتي لا يمكن التغلب عليها دون تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي لأعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن وذلك من خلال التطبيق الفعال لأحكام القانون الدولي وقانون البحار والصكوك القانونية ذات الصلة.

السيد الرئيس ،،،

ومن هذا المنطلق تؤكد دولة الكويت التزامها الكامل بقرار مجلس الأمن رقم 2077 الصادر في 20 نوفمبر 2012 وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق والذي يهيب بجميع الدول تجريم القرصنة في قوانينها المحلية والنظر بشكل إيجابي في مسألة محاكمة القراصنة والمشتبه بهم والقاء القبض على القائمين على تيسير أعمالهم وتمويلهم الذي يتم عبر اليابسة بما يتسق مع القانون الدولي المعمول به والقانون الدولي لحقوق الانسان.

السيد الرئيس ،،،

في الختام ، تدعو دول الكويت جميع الدول الأعضاء الى التعاون والقيام بمساعي مشتركة للاستفادة من الموارد البحرية باستخدام التكنولوجيا والالتزام بجميع الصكوك القانونية و المعاهدات الدولية التي تكفل للجميع تحقيق الاستدامة البيئية المنشودة بما يعزز السلم والأمن الدوليين .

وشكراً السيد الرئيس ،،،،